ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
RJPS
مجلة الرافدين للعلوم السياسية
Al-Rafidain Journal of Political Science

Full Name:
Walid Salem Mohammed
Academic Rank:
Prof. Dr.
Institutional Affiliation:
University of Mosul
College of Political Science
Department of Public Policy
* *Corresponding author E-mail*:
drwaleedsalim@uomosul.edu.iq

***Keywords*:**
The problem of integration
Recognizing diversity
Arab region

ARTICLE INFO
Article history:

Received:	**3 Oct 2023**
Received in revised form:	**22 Oct 2023**
Accepted:	**24 Nov 2023**
Final Proofreading	**5 Fab 2024**
Available online	

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

The problem of integration and the timing of recognizing diversity in the Arab region

Abstract:

The research discusses the controversy surrounding the nation-state building project between two currents. The first sees the nation-state building project as a model that works to unify multiple cultural models into a single cultural model that forms national identity, while the second current sees that it is time to shift from suppressing Nationalities seek to recognize their specificity and believe that the national identity must be formed and express all the cultural identities that make up society. The research concludes with the necessity of finding a middle space between the two trends that preserves the cultural identities' specificity while emphasizing political affiliation and loyalty to the national identity and its supremacy.

© 2024 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

إشكالية الاندِماج ومواقيت الاعتراف بالتنوع في المنطقة العربية

أ.د. وليد سالم محمد / جامِعة الموصل / كُلية العلوم السياسية / الموصل– العِراق

المُلخص:

يُناقش البحث الجدل الدائر حول مشروع بناء الدولة – الأُمة بين تيارين، الأَول يرى أن مشروع بِناء الدولة– الأُمة بأنه النموذج الذي يعمل على توحيد النماذج الثقافية المُتعدِدة في نموذج ثقافي واحد هو الذي يُشكل الهوية الوطنية، بينما يرى التيار الثاني أنهُ آن الأوان للتحول مِن كبت القوميات إلى الاعتراف بخصوصيتها ويرى أنَّ الهوية الوطنية يجب أَنَّ تتشكل وتُعبَّر عن كُل الهويات الثقافية المكونة للمُجتمع، وينتهي البحث إلى ضرورة إيجاد فضاء وسط بين التيارين يحفظ للهويات الثقافية خصوصيتها مع التشديد على الانتماء والولاء السياسي للهوية الوطنية وسموها.

الكلِمات المفتاحية: إشكالية الاندِماج، الاعتراف بالتنوع، المنطقة العربية.

المُقدِمة:

في الوقت الذي يواجه فيه نموذج الدولة– الأمة (الدولة القومية) في أوربا تراجُعاً وانحِساراً بسبب تحدي انبعاث الهويات الفرعية ومحاولة تأكيد ذاتها، يجري الحديث في العالم العربي عن ضرورة استكمال بناء الدولة– الأمة لمواجهة خطر التشظي والانقسام والتمزق. إذ إنَّ الأَحداث المُتسارِعة التي شهدتها المنطقة في بواكير الأَلفية الثالثة بدءً مِن الاحتلال الأَمريكي للعِراق عام٢٠٠٣ وصولاً إلى اندِلاع الحروب والقتال في بعض الدول العربية (سوريا، اليمن، العراق، ليبيا) مروراً بأحداث ما عُرف بالربيع العربي وإسقاط عدداً من أنظمة الحكم القائمة، كلها تؤشر وجود انقسامات عمودية وتقاطعات أفقية داخل البنية المجتمعية في هذه الدول، لم تتوقف عند حدود الجماعات الثقافية أو جماعات الهوية بل امتدت لتشمل النخب السياسية القائمة على إدارة الحكم في تلك الدول، وهو ما تمخض عنه اضطرابات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، الأَمر الذي طرح التساؤل ليس حول شرعية النظم السياسية القائمة فحسب، بل حول شرعية الدولة وشرعية وجودها بحدودها السياسية القائمة في المنطقة.

ومِن ثُم فإنَّ تلك الانقسامات والتقاطُعات تؤشر جُملة إِشكاليات تتداخل وتتقاطع مع بعضها تارةً وتُكمل وتُساند بعضها تارةً أخرى، وهي إنَّ بدت أُحادية الشكل والمظهر أَحياناً، بيد أنها مُركبة ومُعقدة مِن حيثُ الأصل والجوهر، لذا لايمكن الادعاء أن تلك الانقسامات والتقاطعات هي نتاج مُجرد للأَحداث الجارية في المنطقة، بقدر ماهي تعبير عن مُجمل أزمات واشكاليات مُركبة ومُتداخلة، قوامها الأساس عدم الاندماج بِكُل اشكاله وتنوعاته بين الدولة والمجتمع من ناحية وبين مكونات المُجتمع نفسهُ من ناحية أخرى، ومن جهة ثانية انعكاس لطبيعة السلطة في المنطقة من زاوية، وآليات ممارستها من زاوية أخرى، وهي الفرضية ذاتها التي ينطلق منها البحث لتحليل ماتقدم في محاورٍ ثلاث وكما يأتي:

المحور الأول: متلازمة الاندماج

المحور الثاني: ستراتيجية الاستيعاب

المحور الثالث: مواقيت الاعتراف بالتنوع

المِحور الأول: مُتلازمة الاندماج:

الاندماج هو العملية التي توحد جماعات متباينة بعضها عن بعض ثقافياً واجتماعياً في إطار وحدة إقليمية واحدة ومن ثم إنشاء هوية قومية جامعة، فهو عملية الدفع باتجاه بناء مجتمع سياسي متناغم سياسياً وثقافياً من حيث قيام التطابق بين الدولة بوصفها وحدة سياسية والأُمة بوصفها وحدة ثقافية[١].

وهو بذلك يشير إلى عملية تحقيق التجانُس والانسِجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي وتخطي الولاءات الضيقة، وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية وإيجاد إحساس مُشترك بالتضامُن والهوية الموحدة[٢] .

وبذلك هناك علاقة طردية بين الاندماج والاستقرار في المجتمع، إذ إن تحقيق التجانس يتوقف على قدرة النظام السياسي في التعبير عن حاجات وتطلعات المُجتمع، ومِن ثُم التطابق والتماثُل بين الدولة والمُجتمع،

فكلما ارتفعت وتيرة الاندماج كلما كان النظام أكثر تمثيلاً للمجتمع وكلما كانت الدولة أكثر تطابقاً مع المجتمع والعكس صحيح.

لذا وبحسب لوسيان باي (Lucian W. Pye) هناك علاقة جدلية بين استقرار الدولة والمجتمع وبين أزمات أو متلازمة التنمية (Developmental Syndrome) في الفعل والنتيجة، إذ ما تفتأ أن تظهر إحداها حتى تندفع البقية للظهور دفعةً واحدة وتفتك بالدولة والمجتمع على حدٍ سواء[٣]، وبهذا فأي خلل يعتري العلاقة بين الأثنين يُمثل دافعاً لظهور تراتبية مُركبة ومُعقدة من الأزمات المُتداخلة(الشرعية، التغلغل، المُشاركة، التوزيع، الهوية)، ففي اللحظة التي تُعبر فيها أزمة الشرعية عن فقدان المُجتمع ثقته بالنظام السياسي، فإنها في الوقت نفسه تُعبر عن عجز الدولة عن التماثُل والتطابق مع المُجتمع(أزمة تغلغل)، والأخيرة تعني عدم قدرة الدولة عن التعبير وتمثيل المُجتمع(أزمة مُشاركة)، والتي هي نتيجة لعدم التوازن في التخصيص السلطوي للقيم(أزمة توزيع) حين يمنح النظام قيماً لجماعات ويحرم أخرى منها، وما ينجم عن ذلك من فقدان الاحساس بالانتماء ومن ثم الولاء لهوية وطنية تعبر عن مجموع المُجتمع(أزمة هوية).

وفي ظل هذه المآلات فإن فقدان الاندماج (أزمة الاندماج) يعبر عن كل هذا المركب المتداخل، لذا ووفقاً لما تقدم فإنه في الوقت الذي يمثل فيه الاندماج معياراً في العلاقة الطردية بينه وبين الاستقرار، فإنه في الوقت نفسه يمثل معياراً في العلاقة العكسية بينه وبين متلازمة التنمية، فكلما أرتفع مؤشر الاندماج اختفت مُتلازمة التنمية والعكس صحيح، وبذلك يُمثل الاندماج مُتلازمة (Integration Syndrome) مُرادفة لمتلازمة التنمية (Developmental Syndrome).

وبالعودة للأحداث المتواترة والمُتسارعة التي شهدتها المنطقة العربية في بواكير الالفية الثالثة وما رافقها من اضطراب سياسي– اجتماعي– ثقافي– اقتصادي، وانقسامات مجتمعية عمودية وتقاطعات افقية، ماهي إلا تعبير عن مُجمل أزمات مُركبة (مُتلازمة الاندماج) تمثل انعكاساً طبيعياً لطبيعة السلطة من ناحية، وآليات مُمارستها من ناحية أخرى، والتي هي في حقيقتها تعبيراً حياً لأزمة سياسات وحكم تعيشها المنطقة منذُ عقود طويلة[٤]، فهي تارةً تعبر عن اشكالية الدولة العربية، وأخرى تُعبر عن إشكالية السلطة (أزمة الشرعية) التي تعيشها أغلب أنظمة الحكم العربية، وثالثة تعبر عن اشكالية وازمة الهوية الوطنية لكثير من دول المنطقة، ولكنها في حقيقتها انعكاس لإشكالية الاندماج التي تعانيها أغلب المجتمعات العربية.

فهي من حيث كونها تعبير عن اشكالية الدولة العربية، لأن الاحداث التي شهدتها المنطقة كشفت عن عمق وحِدة الأزمة التي نالت من شرعية الدولة وشرعية وجودها، وهنا نناقش الدولة من زاوية الدولة – السلطة وليس الدولة– الأمة، فهي على الرغم من أنها صُممت وفقاً لهندسة سياسية حديثة تشبه الهندسة عينها التي قامت عليها الدولة الحديثة في أوربا[٥]، إلا أنها لم تنشأ في أجواء طبيعية، فهي على الرغم من أنها قامت في بلدان عربية عرفت تراثاً قديماً في التنظيم السياسي إلا أنها لم تكن تعبيراً عن تراكمية تاريخية طبيعية بقدر ما كانت بفعل عوامل خارجية عسيرة، فدخلت الدولة العربية الحديثة في الحياة السياسية العربية ثمرة جاهزة مقطوعة الصلة عن الخبرة التاريخية التي أنشأتها، وفاقدة لنظم القيم الفكرية والأخلاقية التي تعطي للمجتمع

القدرة على التعامل الصحيح معها، فأصبحت متطابقة مع مفهومي القوة والسيطرة وإزاء هذه الدولة كان المجتمع يفتقر إلى شرعيتها التي بغيابها تتحول الدولة إلى آلة خطيرة تفضي إلى عكس ما ينتظر منها.

وبذلك نشأت الدولة العربية الحديثة استناداً إلى قاعدة تمكين عصبيات محلية طائفية أو مذهبية أو أثنية أو قبلية أو مهنية فكرية من كيان سياسي، وصُمم النظام السياسي فيها ليتجاوب مع هذه التركيبة وليُعبر عن نوع من التوازنات في القوى بين مجموع العصبيات[٦].

ووفقاً لذلك فإن هذه الإشكالية هي تعبير عن أزمة اندماج قومي(National Integration) تارةً، وأزمة اندماج اقليمي(Territorial Integration) تارةً أخرى، فهي من زاوية أنها تعبير عن أزمة اندماج قومي(وطني)، فلأنها(الدولة) كانت تعبيراً عن تمكين عصبيات محلية طائفية، مذهبية، أثنية، من نظام سياسي نشأ واستقر معبراً عن مصالح تلك العصبيات(النخب الحاكمة) والتي انفصلت عن محيطها الاجتماعي والثقافي حين جعلت الدولة مجالاً للتسوية بين التنظيم المؤسسي وبنية العصبية، وبذلك فشلت في احتواء الجماعات المختلفة عرقياً ولغوياً ودينياً في وحدة جغرافية واحدة ودمجها في كل أكثر تكاملاً، كما فشلت في اخراج ولاءات الجماعات المختلفة من حيز الضيق المستمد من الجماعة(العصبية) إلى نطاق أوسع يشمل الأمة وإنشاء الهوية الوطنية[٧].

أما من زاوية أنها تعبير عن أزمة اندماج اقليمي فلأنها فشلت في اقامة سلطة مركزية قادرة على فرض سلطانها على جميع حدودها السياسية بما فيها من اقاليم وجماعات ثقافية مختلفة ومتمايزة عنها ثقافياً واجتماعياً[٨]، فضلاً عن فشلها في خفض التوترات الثقافية والاقليمية وعجزها عن تحقيق تجانس أفقي في اقليمها السياسي، لذلك تظهر هذه الازمة بشكل جلي عندما تفشل الدولة من فرض سلطانها السياسي على بعض اقاليمها[٩].

وبالمقابل فإن اشكالية الدولة العربية هي تعبير أمين عن اشكالية السلطة وأزمة شرعيتها في المنطقة، إذ إن الخلط بين مفهوم التنظيم المؤسسي (الدولة) وبين بنى العصبية، قاد إلى توليفة عدت بموجبها السلطة ملكاً شخصياً وليس اختصاصاً وظيفياً، وهو ما انعكس في غياب التكامل في مظاهر الفعل بين الحاكم والمحكوم ومن ثم قيام السلطة في معظم الأحوال بفعل عامل القوة وليس بفعل الشرعية السياسية، ومن ثم تداخل مفهوم السلطة "التي هي ظاهرة طبيعية ضرورية لتنظيم الحياة الاجتماعية والتربوية وهي في صيغتها الأدبية تعني قدرة الإخضاع أو القوة التي يستشعرها الفرد وتملي عليه نوعا من الفعل والسلوك" مع مفهوم التسلط "الذي هو الإفراط السلبي في ممارسة السلطة ويستند إلى الإكراه والقهر"[١٠]، وهو ما مهد لفقدان شرعية الدولة وشرعية نظامها السياسي حين اضحى مفهوم الدولة مفهوماً نابذاً للعلاقة بين الدولة والمجتمع من ناحية، "وتجسيداً لشبكة من العلاقات الاجتماعية التي تربط الأسرة الحاكمة بالأصدقاء والموالين لها" فحسب[١١] من ناحية أخرى، وهو ما يفسر عدم وجود أساس متماسك لتطوير نظام حكم ديمقراطي في المنطقة العربية[١٢].

واستناداً لذلك فإن أزمة الشرعية السياسية لأنظمة الحكم العربية هي تعبير مرادف لأزمة الاندماج القيمي(Value Integration) من ناحية، وأزمة الاندماج السياسي(Political Integration) من ناحية

أخرى، إذ إن عجز الدول العربية في تحقيق الرضا والقبول بين الجماعات المختلفة حول القيم والغايات الاساسية العليا واجراءات ووسائل تحقيقها واساليب تسوية الخلافات والصراعات[١٣]، يعني أن هناك أزمة اندماج قيمي بين مكونات المجتمع من جهة وبين المجتمع والدولة من جهة أخرى، إذ إن السياسة العامة للدولة تتأثر بالقيم، وكلما كانت القيم أكثر انتشاراً ورسوخاً كلما كان المجتمع اشد تماسُكاً واستقراراً، لذا ينبغي أن يعلم صانعوا السياسة أي القيم التي تؤثر في اختيارات ومواقف الافراد[١٤]، ومن ثم فإن عدم تفهم هذه الخيارات يعني تقاطع منظومة القيم بين المجتمع والدولة(أزمة الاندماج القيمي).ومن جهة أخرى فإن التقاطع بين الحكام والمحكومين حول القيم والأهداف من ناحية، وفقدان التفاعل المستمر بينهما حول تحقيقها من ناحية ثانية، يعني أن السياسات الحكومية المتبعة لاتحظَ بالرضا والقبول من المحكومين، وهو مايؤشر ضعف درجة الاتصال والتواصل بين المجتمع ونخبته الحاكمة، فكلما قويت درجة الاتصال بين الطرفين كلما كان المجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً والعكس صحيح[١٥].

ووفقاً لما تقدم فإن تفشي أزمات الاندماج القومي والاقليمي والقيمي والسياسي بين المجتمع والدولة من جهة، وبين المُجتمع نفسه من جهة أخرى، تعني أن المجتمع يعيش أزمة هوية وطنية، إذ إن تفشي متلازمة الاندماج(Integration Syndrome) يعني أن هناك خللاً يعتري العلاقة بين الحكام والمحكومين يؤثر في شكل وقوة الولاء والانتماء للدولة، فكلما استشعرت الجماعات الثقافية أنها مستبعدة أم مهمشة كلما كان ولائها لهويتها الثقافية أقوى من أي ولاء أخر، ومن ثم عدم استشعارها الولاء للكل وللرقعة الجغرافية(الوطن بحدوده السياسية) الذي يحيى فوقه هذا الكل.

وتنشأ أزمة الهوية عندما تستشعر الجماعات الثقافية أن أطرها وتحديداتها النفسية والطبيعية أو أن وجودها الجمعي المُعترف به مِن قبلها والذي كان في الماضي غير قابل للنقاش، لم يعد مقبولاً في ظل الظروف القائمة[١٦]، أو عندما تجد الجماعات الثقافية أنها غير ممثلة في نطاق صناعة القرار الحكومي أو أن وجودها في هذا النطاق لايتناسب وحجمها الحقيقي[١٧].

ومن ثم فإن أزمة الهوية تكشف عن اشكالية اندماج عميقة تنم عن أن رسم وتشكيل الهندسة السياسية – المجتمعية لدول المنطقة قد جرى بعيداً أو في الأقل دون مراعاة للهندسة الاجتماعية – الثقافية لمكونات مجتمعاتها، ومن ثم فقدان الانسجام والتوافق بين الثقافة السياسية للأنظمة الحاكمة وبين التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع، إذ كان يُفترض أن تسير الأولى بخط موازي للثانية بيد أن ماحدث هو أن تقاطعت الأولى مع الثانية وهو ما أسهم في تشظي الولاء والانتماء الوطني إلى ولاءات وانتماءات فرعية.

لذا فإن التكامل والاندماج بين مكونات المجتمع نفسه يقود إلى التكامل والاندماج بين المجتمع والدولة ومن ثم تجاوز كل الاشكالات المعقدة والمركبة التي يفرزها عدم الاندماج وفشل التنمية.

بيد أن التساؤل الذي طرحته الأحداث المتواترة هو لماذا كان الاندماج مفقوداً طوال تلك العقود التي عاشتها أغلب مجتمعات الدول العربية وهي التي نالت استقلالها منذ بدايات النصف الأول من القرن الماضي.

المبحث الثاني: استراتيجية الاستيعاب:

لما كانت إشكالية الاندماج (متلازمة الاندماج) هي انعكاس لطبيعة السلطة وآليات ممارستها في المنطقة العربية، فذلك يعني أن سياسات إدارة التنوع هي نتاج لتلك الطبيعة ولتلك الآليات.

وفي كل المجتمعات البشرية فإن عملية تحقيق الاندماج مهما اختلفت في مدياتها فإنها بكل الأحوال لا تخرج عن نطاق احدى الستراتيجيتين الرئيستين وهما إما إتباع ستراتيجية الاستيعاب (Assimilation) أو ستراتيجية الوحدة مع التنوع (Unity in diversity)[١٨] تبعا لطبيعة السلطة وآليات ممارستها في تلك الدول.

ولما كانت عملية بناء الدولة – الأمة في المنطقة العربية تمت وفقا لعين الهندسة الأوربية لبناء الدولة القومية، إلا أنها خالفتها في أنها لم تكن عملية تنموية اجتماعية – سياسية بقدر ما كانت هدفا سياسيا في المقام الاول، إذ وجدت النظم السياسة الجديدة التي استلمت السلطة بعد الاستقلال أنها ورثت تركة ثقيلة تستلزم ادارة عجلة الدولة والمجتمع بأقصى سرعة لتحقيق اهدافها، لذلك كانت فلسفتها في بناء الدولة والمجتمع تقوم على تدعيم أركان سلطتها من مخابرات ومؤسسات أمنية وعسكرية أكثر من تدعيم أركان الدولة وأجهزتها المؤسساتية، لذلك تحولت السلطة (النظام) إلى أن تكون الحاضن للدولة بدلا من أن تكون الأخيرة هي الحاضن للسلطة والمُعبِرة عنها.

ولما كانت سياسات ادارة التنوع هي انعكاس لطبيعة السلطة ولآليات ممارستها، فإن مشروع بناء الدولة–الأمة في المنطقة العربية قام على أساس القوة في تحقيق الوحدة الوطنية أكثر مما قام على الاندماج، لذلك كانت آليات ممارستها تدور حول سياسات الاستيعاب(Assimilation) القسري بدلاً من الاندماج (Integration) الطوعي.

والاستيعاب (Assimilation) القسري يعني إفقاد الجماعات المختلفة لسماتها الثقافية والاجتماعية والسياسية وفرض نموذج ثقافة المجموعة المهيمنة[١٩]، بما في ذلك الاختفاء التام للهوية المميزة للجماعة بشكل لايمكن معه أن تكون مرجعاً لأفرادها ولا لغيرهم[٢٠]، وبذلك يمثل الاستيعاب القسري الأساس الفكري لستراتيجية بوتقة الصهر (Melting pot) التي تركز على الافقاد التام والنهائي للخصائص اللغوية والعرقية والدينية المميزة لجماعة الهوية وانصهارها في الخصائص الثقافية لجماعة الهوية المهيمنة، وقد يكون الاستيعاب ثقافي(Cultural Assimilation) أو عنصري(Assimilation Racial) أو كلاهما معاً.

واستنادا لذلك كانت عملية فرض الإطار الثقافي للجماعة المهيمنة تجري على قدم وساق في نسق عملية بناء الدولة – الأمة في المنطقة العربية، حين راح يُنظر لوظيفة الدولة بانها وظيفة توحيدية تقوم بمهمة رعاية وحماية وحدة الأرض والأمة[٢١]، لذا اقترن معنى التوحيد الوطني بالاستيعاب القسري للجماعات والمناطق في الدولة الوطنية، مما قاد إلى التضحية بالحقوق والحريات تحت دعاوى الوحدة، لذا وُجِدَ الوطن وغاب المواطن[٢٢]، وبذلك غلبت تنظيرات دور الدم واللغة والتأريخ المشترك في توجيه الفكر القومي العربي الذي اتخذ وجهة وجدانية ولائية وانتمائية تاريخية، فكانت الهوية الوطنية ترتكز إلى هذه المعايير، وتبتعد عن المغزى القانوني للولاء والانتماء للدولة الذي قوامه المواطنة بما فيها من حقوق وواجبات، لذا غلبت على بناء الهوية الوطنية في المنطقة العربية تنظيرات اللغة المشتركة والتاريخ المشترك والمصير الواحد على حساب

تنظيرات الحقوق والواجبات[٢٣].

وبموجب عملية فرض الإطار الثقافي للجماعة المهيمنة ساد اتجاه قومي – عروبي فرض رؤيته للهوية الوطنية، وتم بذلك فرض الهوية القومية العربية لكل من يحيا في الرقعة التي يشكلها العالم العربي، وهو ما أوجد شرخاً في الهوية الوطنية ظلت تعاني منه الدول العربية سواءً في العراق أم سوريا أم المغرب أم لبنان أم بقية الدول، فظلت الأقليات تعاني من عدم الاندماج الوطني فكانت المشاكل العرقية والمذهبية والطائفية والقبلية والمناطقية ظاهرة ليومنا هذا في الدول العربية.

واستناداً إلى ما تقدم فإن الاستغراق التام الذي استحوذ على الفكر القومي العربي في بعث وتحقيق هوية عربية جامعة لكل العرب في دولة عربية موحدة من المحيط إلى الخليج، قاد إلى محاولات فرض ولاء سياسي قسري جاءت مثقلة بالواجبات ومتخمة بالحتميات وفارغة من الحقوق، أفرزت في نهاية المطاف عدم قناعة الأفراد بشرعية السلطة أو الأنظمة السياسية العربية ولا بالواجبات المُناطة بها، وهو ما أوجد حالة انفصام بين السلطة والمجتمع في المنطقة العربية، ومن ثم فإن هذا الانفصام سببه الرئيس هو عدم إيمان النخب الحاكمة بالمشاركة السياسية لشعوبها، إذ كانت ترى أن مقاومة "التجزئة" و "الاستعمار" و "الاستغلال" و "التخلف" و "تحرير أجزاء الوطن المغتصبة" تقتضي منها قيادة دفة الحكم بقوة، بوصفها الجهة التي تتحمل المسؤولية التاريخية للأمة وقادرة على تحقيق طموحات شعوبها في الوحدة العربية الكبرى، لذلك لابد من أولوية السلطة أو الدولة على الفرد أو المواطن، وهو ما أشر تراجع مبدأ الحرية في هذا الفكر ومن ثم تهميشه لمبدأ المواطنة[٢٤].

ومن ثم برزت إشكالية الأقلية والأكثرية، حيث هيمنة الهوية القومية العربية على السلطة فمحاولات فرض الثقافة العربية برموزها ولغتها وتاريخها بالقسر على كل مكونات المجتمعات العربية بوصفها ثقافة الأكثرية (ثقافة الجماعة المهيمنة) دفع الثقافات والقوميات الأخرى إلى إذكاء روح ثقافاتها الخاصة، لذلك بقيت الثقافات الفرعية حية وقوية بل نافست بشدة ثقافة الدولة في كثير من الاحيان وهو ماحدث على سبيل المثال لا الحصر في العراق قبل وبعد ٢٠٠٣ ولبنان وسوريا وغيرها من الدول، إذ إن واقع التنوع العرقي والديني والمذهبي يكون بالضرورة حساساً لطروحات قومية من جانب السلطة، كأطروحة الوحدة القومية العربية التي أثارت تساؤلات القوميات غير العربية عن موقعها في هذه الدولة الموحدة قومياً، لذا فإن الخطاب الوحدوي العربي في اللحظة التي مثل فيها خطاب التوحد والانصهار على مستوى العالم العربي، فإنه مثل خطاب التجزئة والانقسام على مستوى الوطن والبلد الواحد.

بيد أن التساؤل الذي ظل قائماً أمام هذه التراكمات والإشكالات والانقسامات العمودية والتقاطعات الأفقية التي ضربت جذور كثير من مجتمعات الدول العربية، هو هل آن أوان الاعتراف بالتنوع الثقافي، أم أن المجتمعات العربية والنخب السياسية مازالت غير ناضجة لوعي وإدراك مديات هذا التنوع؟

المبحث الثالث: مواقيت الاعتراف بالتنوع:

في كتابه الثقافة والمساواة (culture and equality) يتساءل بريان باري (Brian barry) "ما الطريقة

الصحيحة للتعامل مع الاختلاف أو التنوع"[٢٥].

وبداية لا بد من القول أن هذا التساؤل قد أ خذ من النظرية الليبرالية حيزاً واسعاً من النقاش امتد من النصف الثاني من القرن الماضي وما زال قائماً ليومنا هذا[٢٦]، وهو في الحقيقة نقاش إن كان يدور في معناه الضيق حول أيهما يحظى بالأولوية الفرد أم المجتمع، فإنه في معناه الواسع يدور حول أيهما يحظى بالأولوية، التعددية الثقافية أم الوحدة المجتمعية.

لذلك نلحظ تطور هذا النقاش في مراحل ثلاث، تم في المرحلة الأولى تركيز النقاش حول تحقيق صالح الفرد أم الجماعة وانتهى بتحقيق صالح الأثنين معاً، ثم في المرحلة الثانية تركز النقاش حول اقامة الشراكة المتكافئة بين الاكثرية المهيمنة والأقليات، ثم في المرحلة الثالثة تركز النقاش حول تقييم مشروع بناء الدولة – الامة وآلية التعامل مع الأقليات، وكانت حجة ذلك أن المساواة والحرية على المستوى الفردي لم تعودا كافيتين لإرضاء مطالب الأقليات، لأن الوعي بالتباين الثقافي لدى الأخيرة أصبح من القوة بمكان نتيجة للسياسات المتبعة في عملية بناء الأمة خصوصاً، ومشروع بناء الدولة – الأمة عموماً[٢٧].

ومرد هذا النقاش كله هو العدالة، فبحسب (Brian Barry) "إن المهمة الرئيسية لنظرية العدالة هي التغلب على الاختلاف بطريقة يمكن إثبات عدالتها"[٢٨]، ومن ثم فإن مخاض هذا النقاش كان يتجلى بمحاولات توسيع نطاق العدالة ليشمل المستوى الجماعي إلى جانب مستواها الفردي[٢٩].

ومن ناحية ثانية وليس بعيداً عن مغزى نقاشات الليبرالية، ولما كانت عملية بناء الدولة – الأمة في المنطقة العربية قد قامت على عين الهندسة السياسية للدولة الحديثة في أوربا بيد أنها اختلفت عن الأخيرة في أنها لم تقم على أساس التماثل بين الدولة والمجتمع بقدر ما قامت على أساس التطابق مع مفهومي القوة والسيطرة، لذلك ظلت أزمة الشرعية تعصف بها أينما اتجهت، ومن ثم كان لمتلازمة الاندماج والتنمية حضوراً قوياً وفاعلاً في كل مفاصلها.

وهنا تظهر مرة ثانية مسألة العدالة التوزيعية، إذ إن فقدان الإحساس بالترابط أو التطابق بين الدولة والمجتمع متأتي من ضعف فاعلية الدولة ومؤسساتها في توظيف قدراتها في استيعاب التنوع المتنامي لجماعات المجتمع ومطالبها، وهو ما يعني أن جهاز الدولة غير قادر على اصدار استجابات متسارعة لمطالب وحاجات المجتمع، ومن ثم فإن مُخرجات النظام لا تلبي تلك الطموحات والمطالب، وهو ما يعني عدم قدرة النظام على التطابق والتماثل مع المجتمع، الأمر الذي يجد تفسيره في عدم امتثال المجتمع للسياسة العامة المعلنة للدولة، وهو ما يُعرف بأزمة التغلغل حين تعجز السلطة بما تمتلكه من قدرة وفاعلية في الحصول على امتثال المجتمع لسياساتها[٣٠].

ومن ثم فإن الاختلاف بين مُدخلات ومُخرجات النظام تعني في أحد أوجهها فقدان الثقة وسيادة الشك في العلاقة بين المجتمع والدولة، والسبب في ذلك أن النخبة السياسية تسعى في هذه الحالة للمحافظة على النظام القائم مما يدفعها إلى تقريب فئات معينة موالية لها واستبعاد فئات أخرى مناهضة لها[٣١]، بمعنى إساءة "التخصيص أو التوزيع السلطوي للقيم"[٣٢].

ومن ثم فإن عدم العدالة التوزيعية ستعمق الشعور بعدم المساواة بين مكونات وافراد المجتمع التي ستندفع نحو توسيع حجم مطالبها إلى حد إجراء تغييرات في نظم التراتب الاجتماعي الأمر الذي سيربك عمل النخبة الساعية إلى تدعيم نظام حكمها [٣٣]، وبدلا من أن تلجا النظم السياسية العربية إلى زيادة المساحة أمام مشاركة كل مكونات المجتمع لجأت إلى تقليص مساحة التعبير والمشاركة لفئات أو جماعات مقابل زيادتها لفئات وجماعات معينة وهو ما يعني زيادة الهوة بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي سيدفع بالأخير إلى فقدان ثقته بالنظام السياسي[٣٤]، ومن ثم عدم ثقته بقدرة مؤسسات الدولة على تلبية احتياجاته وتنفيذ القانون بشكل عادل، إذ إن ضعف قابلية جهاز ومؤسسات الدولة في استيعاب أفراد المجتمع، وضعف فاعليتها في تلبية احتياجاتهم وتزايد وتيرة المطالبة بالمشاركة من الجماهير، يعني في أحد أوجهه ارتفاع وتيرة التوتر الناجم عن الصراع بين قيم المساواة التي يبحث عنها الناس (محاولين تكريسها في المجتمع وفرض نتائجها على السلطة) وبين قيم القدرة التي تحاول السلطة وبإسمها توسيع صلاحياتها والتقليص قدر الإمكان من مطالب المساواة التي يبحث عنها الناس، إذ إن عمليات التحديث تنطوي على توتير التجاذب بين عمليات التنمية ""متلازمة التنمية"" وبين متطلبات النظام السياسي في الحفاظ على نفسه بوصفه نظام فعال قادر على أداء المهمات الأساسية التي يتطلبها وجود النظام السياسي[٣٥]، ويتجلى ذلك في مسالة الحقوق القومية للأقليات في المنطقة العربية، إذ أن محاولات صهر الأقليات بالقوة في ثقافة الجماعة المهيمنة في وقت لم تكن سياسات الأخيرة تحظى بالقبول والامتثال من الأولى قاد إلى تفشي سياسات العقاب والحرمان ومن ثم الصدام ومحاولات أو في الأقل دعاوى الانفصال بدلاً من الاندماج.

بيد أن التساؤل الذي يبقى قائماً هو ألم يأن الأوان لمنح الأقليات حقوقها القومية أم أن ذلك سيقود إلى مزيد من عدم الاستقرار وعدم الاندماج؟

في الحقيقة إن المتتبع لحالة بناء الدولة القومية (الدولة– الأمة) في الديمقراطيات المتقدمة عبر تاريخها الطويل يتلمس أن وعي وإدراك الحقوق القومية انبثق من وعي وادراك حقوق المواطنة وربما ذلك ما قاد إلى تنامي الجدل الغربي حول فحوى الليبرالية والاجماع الديمقراطي الليبرالي فيما يتعلق بمسألة منح الأقليات لحقوقها القومية وهي أصلاً تتقاسم مع الأكثرية المبادئ الليبرالية الأساسية، وبكلمة أدق لماذا تمنح هذه الأقليات حقوقاً مدنية خاصة بها وهي واقعياً تتمتع وتشارك باقي المجتمع والجماعات الأخرى الحقوق التقليدية للمواطنة.

والمغزى الذي نريد الوصول إليه هو أن مُطالبة الأَقليات بحقوقها الخاصة في بُلدان الديمقراطيات المُتقدمة بُني على أسُس وأُطر قانونية – مؤسساتية ولم يُبنى على أَسُس وأُطر مذهبية أَو طائفية أو عرقية، إذ إن إدراك ووعي المواطنة بحرياتها وواجباتها المسؤولة قاد إلى المزيد من المطالب الحقوقية القومية للأقليات ضمن السياقات الادارية والمؤسساتية.

لذا لا بد من القول إنه إذا كان منح الحقوق القومية للأقليات في العالم العربي مبني وفقاً لأسس قانونية مؤسساتية ووفقاً للمنظومة المواطنية فإن الأمر يسير نحو مزيد من التماسك والاستقرار الاجتماعي، بيد أن

الملاحظة في المنطقة العربية ولاسيما في الدول التي شهدت اضطرابات وانقسامات مجتمعية عمودية وافقية مثل العراق، لبنان، ليبيا، اليمن، سوريا جاءت المطالب القومية للأقليات على أسس ومبادئ مذهبية، طائفية، أثنية ولم تكن على أساس وعي وإدراك قانوني – مؤسساتي لمبادئ المواطنة.

ومن ناحية ثانية فإن منح الحقوق القومية للأقليات دفعةً واحدة من دون وعي وإدراك لقيم ومبادئ المواطنة المسؤولة عمق الشرخ المجتمعي، فما حدث في العراق على سبيل المثال بعد تكريس الممارسة السياسية للانقسام العمودي والتقاطع الأفقي في المجتمع، أن زادت وتيرة العنف الأهلي من ناحية، وزادت وتيرة تشظي الهوية من ناحية ثانية، وزادت وتيرة الولاءات والانتماءات الفرعية على حساب الولاءات والانتماءات الوطنية من ناحية ثالثة، وهو ما وضع شرعية الدولة أمام التساؤل ليس عن شرعية نظامها السياسي فحسب بل عن شرعية وجودها بحدودها السياسية القائمة.

وهنا فإن عدم وعي قيم ومبادئ المواطنة لا يتوقف عند حدود المكون المجتمعي فحسب بل يتعداه إلى النخب السياسية، إذ إن نمط القيادة الذي ساد في الدول العربية التي شهدت انقساماً مجتمعياً عمودياً كان دوماً يميل نحو تمثيل النوع العرقي، المذهبي، الطائفي بعيداً عن تمثيل النوع الوطني، وهذا يمثل سلوكاً سياسياً طبيعياً طالما أن نمط القيادة في هذه المجتمعات يميل نحو المعايير الكمية وليس المعايير النوعية، وهو أمر يختلف عادةً عما موجود في المجتمعات التي يسودها وعي وإدراك المواطنة المشتركة، إذ إن الثقة في العملية الديمقراطية تركز على افتراض أن سيادة القانون تحصل عندما تجعل الرابطة المدنية أو القيد المدني (المواطنة) المواطنين يعترفون بشرعية القرارات التي هم لا يوافقون عليها أو رافضين لها، الأمر الذي يعني سيادة القانون وإعلاء الصالح العام عبر وعي قيم المواطنة[٣٦].

بيد إن عدم وعي المواطنة قاد المكونات المجتمعية المنقسمة وفقاً للفهم الخاطئ للحقوق القومية أو المذهبية أو الطائفية إلى التنافس، بل النزاع لفرض التفوق الداخلي لمكون ما على إرادة الآخرين، وهو ما يدفع الآخرين نحو الانكفاء والدفاع للانتماء والولاء للهوية المكوناتية (الفرعية)، وهو ما يزيد ويعمق الانقسام المجتمعي، مما يعني أنه سيكون هناك أكثر من مصدر للشرعية في وقت يُفترض وجود مصدراً وطنياً واحداً للشريعة تتطلبه الديمقراطية[٣٧]، وهو ما سيدفع نحو تشظي الدولة بسبب تشظي الهوية.

من زاوية أخرى فعلى الرغم من أن البعض يرى أن إصلاحات التعددية الثقافية تُعد استلهاماً لمبادئ حقوق الإنسان، وأنها جزء من مسار أوسع للتحرر السياسي والاجتماعي[٣٨]، بيد أنه ينبغي أن يُفهم أن التعددية الثقافية لا تعني إطلاق العنان للحقوق القومية للأقليات أو التعبير عنها بشكل صارخ بقدر ما تعني تنظيم الحقوق وضمان ممارستها بسياقات قانونية مؤسساتية ضمن إطار عمل للحقوق المدنية، إذ حتى في الديمقراطيات المتقدمة لاتسير حقوق التعددية الثقافية بسرعة ثابتة وبوتيرة واحدة[٣٩]، والعامل الرئيس في ذلك لا يتعلق بمستوى التعليم أو بالاختلافات الثقافية بقدر ما يتعلق بسياسات التوطين والتجنس التي تعتمدها الدولة[٤٠].

ففيما يتعلق على سبيل المثال بحقوق التعددية الثقافية للجماعات القومية الثانوية سواء فيما يتعلق بالحكم

الذاتي ومكانة اللغة الرسمية وضمانات التمثيل في الحكومة المركزية والتمويل العام للجامعات والمدارس ووسائل الإعلام التي تعتمد لغة اقليمية ومنح الشخصية الدولية للأقليات والتأييد الدستوري للتعددية الثقافية، نجد أن الديمقراطيات المتقدمة مثل بلجيكا وكندا وفنلندا وسويسرا واسبانيا قد ذهبت بقوة إلى تأييد ذلك، بينما كان اندفاع بريطانيا والولايات المتحدة وايطاليا اقل بكثير من ذلك في حين عارضت فرنسا واليابان واليونان هذه السياسات وقاومتها بقوة[٤١].

ومن ناحية ثانية نجد أن في الكثير من الديمقراطيات المتقدمة هناك تميز في الحقوق بين الأقليات مثل فلندا والدنمارك والولايات المتحدة وكندا، إذ هناك تمييز بين حقوق السكان الأصليين وحقوق الأقليات (المهاجرة) التي عبرت الحدود وبين هذه الأخيرة وبين المهاجرين الجدد من ناحية أخرى[٤٢]. ومن جهة ثالثة نجد بعض الديمقراطيات المتقدمة تساند حقوق معينة في إطار التعددية الثقافية لكنها ترفض حقوقاً أخرى داخل نفس الإطار فمثلاً السويد ساندت بقوة التعددية الثقافية للمهاجرين لكنها عارضت بشكل غير طبيعي الحكم الذاتي للسكان الأصليين، وسويسرا التي تعد نموذجاً للتكيف مع الأقليات فيما يتعلق بحقوق اللغة الرسمية والحكم الذاتي إلا أنها كانت أكثر الديمقراطيات المتقدمة في أوربا اقصائية في معاملتها للمهاجرين، فمن الممكن أن بلداً من بلدان الديمقراطيات المتقدمة قد يأخذ بقوة وبسرعة أحد نماذج التعددية الثقافية إلا أنه يتباطأ في نموذج آخر[٤٣]، وما تقدم أمثلة حية عن ذلك.

لذا ينبغي الفهم أن التعدُدية الثقافية هي ليست كفاحاً موحداً باسم التنوع بقدر ماهي نتاجاً لصراعات عديدة لمُختلف الجماعات العرقية والثقافية ضمن مسارات قانونية وإدارية مؤسساتية[٤٤].

بالمقابل فإن الاوضاع في الدول العربية هي مختلفة عما حدث في الديمقراطيات الغربية المُتقدِمة، فإذا كانت المطالبة بالحقوق القومية في تلك الديمقراطيات قد جاءت بناءً على تطور وعي قانوني حقوقي وفقاً لسياقات قانونية مؤسساتية لمرحلة طويلة من الزمن، وإذا كانت سياسات التعددية الثقافية في الديمقراطيات المتقدمة قد جاءت من أساس الالتزام بالتكيف مع الاقليات مع التشديد على ضمان الولاء السياسي والهوية الوطنية للمجتمع السياسي الذي يحيى في هذا الكل المُختلف[٤٥]، فإن المطالبة بالحقوق القومية في المنطقة العربية قد جاءت وفقاً لأُطر عرقية، طائفية مذهبية قادت إلى الانقسام العمودي للمُجتمع، وبدلاً من أن يكون الولاء السياسي للهوية الوطنية كان الولاء للهوية العرقية، المذهبية، الطائفية يتقدم على كل ولاء للوطن، وهو ما قاد ليس فقط إلى انقسامات عمودية وتقاطعات افقية مجتمعية لم تتوقف عند محاولات التهميش والاقصاء والنفي للأخر المختلف فحسب بل تعداه إلى محاولات القضاء عليه كلياً، إذ إن الاختلاف الهوياتي إذا تم تأكيده وتسييسهُ يكون عائقاً أمام التكامُل والاندماج[٤٦]، لذا فإن تعميق الصِراع الهوياتي بين جماعات الهوية يجعل الهياكل السياسية عاجزة عن تحفيز شعور قوي بالصالح العام[٤٧]، وهذا ما حدث سواء في العراق أم لبنان واليوم يحدث في سوريا واليمن وليبيا، ويمكن أن يحدث في بقية الدول الأخرى.

لذا فإن المجتمع العربي والأنظمة العربية بحاجة إلى عقد اجتماعي عربي جديد يأخذ بالحسبان نوع الثقافة السياسية التي يتبناها ويبثها النظام السياسي ليضمن أن ترميزات هذه الثقافة تنسجم مع التنشئة الاجتماعية

التي يؤديها المجتمع، أو بالأحرى أن يعمد النظام إلى تبني نمط جديد من الثقافة السياسية التي تستند إلى الحقوق والمواطنة المشتركة، ومن ثم تغيير وتحويل قناعات المجتمع تدريجياً ليتوافق مع ثقافة وأهداف النظام فيما يتعلق بالتربية على المواطنة ضمن إطار قانوني حقوقي مؤسسي، ويتوقف نجاح ذلك على مستوى الشرعية التي يحظى بها النظام من جهة وعلى درجة مأسستِهِ للسلطة في كل بنى ومؤسسات الدولة من جهة ثانية[٤٨]، إذ إن فقدان الشرعية وغياب مأسسة السلطة في المنطقة العربية قاد إلى فقدان العدالة التوزيعية ومن ثم فقدان التوازن في التخصيص السلطوي للقيم(أزمة التوزيع)، الذي أدى إلى فقدان المجتمع ثقته في السلطة (أزمة شرعية) والتي كانت تعبيراً عن عجز الدولة في التماثل والتطابق مع المجتمع (أزمة تغلغل) والتي بدورها هي انعكاس لعدم قدرة الدولة عن تعبير وتمثيل المجتمع (أزمة مشاركة) وكل ذلك هو تعبير حي لازمة الاندماج بين المجتمع والدولة من ناحية وبين المجتمع نفسه من ناحية ثانية.

لذا فإن نوع الثقافة السياسية التي ينبغي للنظام السياسي في المنطقة العربية تبينها يجب أن تنطلق من إطار حقوقي مواطني بوصف المواطنة إطاراً حقوقياً وعلاقة تفاعلية بين ثلاثية الفرد وجماعة الهوية والدولة، يتضمن اعترافاً بتباينات الافراد واحترام ممارستها في المجال العالم دون اجتثاث لهوياتهم المتمايزة، وهنا سوف تؤدي هذه الثقافة السياسية دوراً مهماً في عملية بناء الدولة، إذ تمثل نسقاً متبادلاً بين النظام السياسي والمجتمع، فعلى الرغم من أن بناء الدولة يجري بتخطيط واعي ومقصود من النظام السياسي ويرمي في الأساس إلى تكوين وحدة مجتمعية حول الكيان الذي تقوم عليه إلا أن المجتمع بسهم بشكل كبير في هذه العملية، إذ إنه في الوقت الذي يقوم النظام بصوغ المُخرجات يسهم المجتمع بصوغ المُدخلات، لذا ينبغي أن لا يغفل النظام السياسي عن القاعدة المجتمعية التي يحكمها ولا عن بنيتها الفكرية والثقافية التي تؤدي دوراً هاماً في صوغ تلك المُدخلات، ومن ثم التفاعل والاستجابة للمُخرجات[٤٩]، وربما ذلك يفسر دعوة بيخو باريخ (Bhikhu Parekh) "أن الدولة التي لا تُجبر أو لا تُكره مواطنيها أخلاقياً وثقافياً تبقى حلماً فنتازياً"[٥٠].

ومن جهةٍ أخرى ينبغي أن تكون مطالب التعددية الثقافية في المنطقة العربية منطلقة من فلسفة أو منطلق اعتدالي يستند إلى الجمع بين مطالب التعددية الثقافية وبين سياسات بناء الدولة –الأمة بما فيها من ولاء للهوية الوطنية المشتركة، وبكلمةٍ أدق يستند إلى الجمع بين الطموحات والحاجات العملية إلى بناء الدولة – الأمة، وبين المطالب الثابتة للتكيف مع التنوع[٥١]، وهي بدلاً عن ذلك كانت أكثر تطرفاً حين عززت تلك المطالب بالتعددية الثقافية مع حتمية الالتزام بالتكيف مع الأقليات دون اقترانه بالولاء الوطني، وبذلك غالباً ما اقترنت المطالبة بالاعتراف بالحقوق القومية إلى الفصل بين مبدأ الالتزام بالتكيف مع الاقليات، دون التشديد على الولاء للمجتمع السياسي والهوية الوطنية المُشتركة،وهذا يحدث في كثير من الدول العربية سواء في العراق أم السودان أم اليمن أم المغرب.

إذ إن سياسات بناء الدولة القومية وإن تم التخلي عنها في بعض البلدان الأوربية إلا إن كل الديمقراطيات المتقدمة وبحسب كيمليكا (Will Kymlicka) بما في ذلك الانظمة شديدة التنوع والتي تفاخر اليوم بشدة تنوعها (كندا مثلاً)، قد سعت في وقت من الاوقات إلى إقرار لغة وثقافة قومية واحدة وإلى تعريف نفسها بأنها

دولة واحدة القومية والاستثناء الوحيد كان سويسرا التي قبلت بوجود أقليات تتحدث لغاتها الخاصة ولم تحاول انشاء لغة قومية واحدة في نطاق الدولة[٥٢]، ولم يحدث ان تخلت أي دولة من دول الديمقراطيات المتقدمة عن سياسات بناء الدولة القومية سواء في مجال اللغات الرسمية أو مناهج التعليم أو متطلبات الحصول على الجنسية ورموز الدولة وأجهزة الإعلام وما إلى ذلك، ولكن سياسات بناء الدولة القومية قد تم تأهيلها وتحويلها بواسطة سياسات التعددية الثقافية وبدرجات مختلفة بين بلدان الديمقراطيات المتقدمة، لذا يمكن القول أن الجدل الدائر اليوم حول الأخذ بسياسات بناء الدولة القومية من عدمه هو جدل معقد يهدف إلى الجمع بين مجموعة من السياسات التي تجمع بين الطموحات الثابتة والحاجات العملية إلى بناء الدولة – الأمة من ناحية وبين المطالب الثابتة بشكل مساوٍ للتكيف مع التنوع من ناحية ثانية[٥٣]، مما يعني أن الاتجاه الذي ساد في الديمقراطيات المتقدمة هو التحول من سياسة كبت القوميات إلى سياسة احتوائها من خلال الحكم الذاتي الاقليمي وحقوق اللغة الرسمية، عبر احتواء احساس الجماعات بثقافتهم وهويتهم وتطلعاتهم القومية عبر سياسة الفيدرالية المتعددة القوميات واللغات[٥٤].

فما يجري في المنطقة العربية اليوم باسم اصلاحات التعددية الثقافية ويدعي أنه يستند في اصوله إلى التجارب العالمية في التعددية الثقافية، هو في حقيقته وجوهره بعيداً عن الاصول الفكرية لهذه التجارب من ناحية، وغير مستند إلى حكمتها في ممارستها العملية من ناحية أخرى، إذ إن الحقوق المدنية للأفراد لا تتوقف عن حدود التسامح الفئوي والهوياتي للجماعات بقدر ما تصل إلى صيانة وتصحيح الغايات والعقائد أو القيم الفكرية النهائية للأفراد[٥٥]، إذ ما جرى في بلدان الديمقراطيات المتقدمة أن المطالبة بإصلاحات أو حقوق التعدد الثقافي لجماعات الهوية والجماعات الثقافية المختلفة كان ومازال يجري ضمن إطار وطني قانوني حقوقي مؤسساتي وضمن إطار المواطنة المشتركة، بيد أن ما جرى في المنطقة العربية هو بعيدٌ عن هذا الإطار.

وإن كل ما يحدث يتحمل وزره النظام السياسي بالدرجة الأساس، والتدخلات الخارجية والنخب السياسية في المجتمعات العربية، كما يتحمل وزره (ولكن بدرجاتٍ أقل) الجماعات الثقافية نفسها لذا يجب أن تكون مواقيت الاعتراف بالتنوع في المنطقة العربية منطلقة أو قائمة بالأساس على وعي التنوع والاختلاف من خلال وعي حقوقي – قانوني – مؤسساتي للمواطنة المشتركة ضمن الإطار الوطني، أما خارج هذه السياقات فلا يمكن أن يؤدي هذا الأمر سوى إلى مزيدٍ من الانقسام العمودي للمجتمعات العربية.

الخاتمة:

إن كل الإشكاليات التي تم بحثها يمكن تلافيها عبر الاندماج داخل المجتمعات العربية، إذ إن تحقيق الاندماج عامل مهم وعنصر أساس في منح المجتمع ثقته بالنظام، وذلك يعني أن النظام يحظى بالشرعية في نظر المجتمع، ومن ثم فإن الدولة تمتلك القدرة على التماثل والتطابق مع المجتمع، وهي إن امتلكت ذلك اضحت معبراً اميناً عن المجتمع، واضحى الأخير ممثلاً عنها، وتأطير كل ذلك في إطار مؤسساتي.

وذلك لا يمكن أن يتحقق إن لم يكن هناك وعي قانوني – حقوقي ومؤسساتي للمواطنة في الممارسة العملية

ضمن الإطار الوطني، وهي مهمة أساسية يُفترض بالثقافة السياسية للنظام السياسي أن تروج لها وتقوم بها، لذا فإن مطالب التعددية الثقافية هي معادلة ذات شقين الأول يتحمله وبشكل أساسي الدولة ونظامها السياسي والشق الآخر تتحمله الجماعات الثقافية المختلفة التي تحيا على أرض الوطن، فإذا قام النظام السياسي بدورِهِ وفقاً لما تقدم، فإن النتيجة الطبيعية أن تنساق الجماعات الثقافية في مسارات التعبير عن خصوصياتها ضمن الإطار الوطني العام وليست بعيدة أو منفصلة عنه، وبخلاف ذلك فإن التعبير عن هذه الخصوصيات يأخذ شكل التقاطع الحاد والانقسام العمودي داخل بنية المجتمع.

فالخلل ليس في عملية بناء الدولة – الأمة في المنطقة العربية، وإنما في السياسات التي يتم اعتمادها لبناء الدولة– الامة في هذه الدول، واختلاف الامر بين المنطقة العربية والديمقراطيات المتقدمة في ذلك هو في وعي حقوقي قانوني – مؤسسي للاختلاف والتباين من ناحية وفي وعي المواطنة المشتركة من ناحية ثانية، وفي درجة الاكراه ونوع الاكراه (مشروع أم غير مشروع) من ناحية ثالثة(٥٦)، ونتيجة لتفشي متلازمة الاندماج كانت سياسات بناء الدولة– الأمة تستند الى القوة بدلاً من الاندماج، لذا جاءت دعوات الاعتراف بالتنوع في أغلبها قائمة على الاقصاء ونفي الأخر ومحاولات الانفصال، ولتجاوز تلك الانفعالات غير المنضبطة ينبغي للنظم السياسية العربية تبني ثقافة سياسية في اطار حقوقي تنزع نحو ممأسسة السلطة في جميع مفاصلها وتحولها إلى أن تكون اختصاصاً وظيفياً مما يمهد للتداول السلمي للسلطة من ناحية، وتنزع نحو التربية على المواطنة وترسيخ وعي حقوقي مواطني ضمن أُطر قانونية – مؤسسية مما يمهد لشيوع السلم القيمي الذي يُعد مدخلاً للاعتراف بالتنوع وقبول الأخر المختلف ومن ثم تعزيز قيم الاندماج بين الكل المختلف مما يضفي بعداً قيمياً للانتماء والولاء لهوية وطنية مشتركة من ناحية ثانية.

الهوامش والمصادر:

(١) رعد عبد الجليل وحسام الدين علي مجيد، نموذج الدولة– الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية، المجلة العربية للعلوم السياسية،(بيروت)، العدد٣٣،(٢٠١١)،ص١٢٢–١٢٣.

(٢) إكرام بدر الدين، أزمة التكامل والتنمية، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة)، العدد٦٨ (١٩٨٢)، ص٤٧.

(3) Lucian W. Pye, The Legitimacy Crisis, in: Leonard Binder(edi.), Crises and Sequencesin Political Development (New Jersey, Princeton University Press, 1971), p. 135.

(٤) لمزيد من التفاصيل يُنظر: وليد سالم محمد، النظم السياسية العربية: اشكاليات السياسات والحكم (عمان، اكاديميون للنشر والتوزيع،٢٠١٦).

(٥) عبد الاله بلقزيز، الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، في: عادل مجاهد الشرجبي و(أخرون)، أزمة الدولة في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٣١٥–٣١٦.

(٦) عبد الاله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزعات الأهلية، في: محمد عابد الجابري و(آخرون)، النزعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠) ص ٥٨.

(7) For more details see: Myron Weiner, Political Integration and Political Development, in: Claude E. Welch (edi.), Political Modernization: A reader in Comparative Political Change (2nded.) ,(California , Duxbury Press, 1971).,p. 183-186.
(8) Ibid. , p. 186-187.
(9) Weiner, Political Integration and Political Development, p. 181.
(١٠) علي اسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، ط٢ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٠)، ص ١٢٩-١٣٢.
(11) Hamdi Hassan, Religion, Identity and Democracy The Arab Spring: Transition to Democracy at a Crossroads, The International Institute for Democracy and Electoral Assistance, The International IDEA Democracy Forum, Madrid, Spain, November 2011, p.10. www.idea.int
(12) Ibid. , p. 11.
(13) Weiner, Political Integration and Political Development, p. 188.
(14) Weiner, Political Integration and Political Development, p. 189.
(15) Ibid. , p. 190-191.
(16) Lucian W. Pye, Identity and The Political Culture, in: Leonard Binder(edi.), Crises and Sequences in Political Development (New Jersey, Princeton University Press, 1971),p. 110.
(17) Sidney Verba, Sequences and Development, in: Leonard Binder(edi.), Crises and Sequences in Political Development (New Jersey, Princeton University Press, 1971),p. 299.
(18) Weiner, Political Integration and Political Development, p. 185.
(19) Weiner, Political Integration and Political Development, p. 185.
(٢٠) بريان باري، الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ج١، ترجمة كمال المصري (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ٢٠١١)، ص ١٢٦-١٢٧.
(٢١) عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ط (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص ١١٤
(٢٢) بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام ، ص١٢١
(٢٣) خالد الحروب، مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من الفرد القومي إلى الفرد المواطن، في: بشير نافع و(آخرون)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٠٠ – ١٠١.
(٢٤) لمزيد من التفاصيل يُنظر :الحروب، مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي،ص٩١– ١١٣.
(٢٥) باري، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ص١٢١.
(٢٦) لمزيد من التفاصيل ينظر: حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، جدلية الاندماج والتنوع (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٤٩-١٦٧.
(٢٧) مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر ، ص١٥٧.
(٢٨) باري، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية ، ص ١٢١.
(٢٩) مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر ، ص١٥٧.
(30) Joseph La Palombara, Distribution: A Crisis of Resource Management, in: Leonard Binder(edi.),Crises and Sequences in Political Development (New Jersey, Princeton University Press, 1971), p.210.

(31) Foe more details see: Myron Weiner, Political Participation: Crisis of The Political Process, in: Leonard Binder(edi.), Crises and Sequences in Political Development (New Jersey, Princeton University Press, 1971), p.p. 18٧-١٩٢.

(32) La Palombara, Distribution: A Crisis of Resource Management, p. 234.

(33) Ibid, p. ٢٧٩.

(34) Foe more details see: Weiner, Political Participation, p.p. 159-204.

(35) W. Pye, Identity and Political Culture, p. 101.

(36) Ian O'Flynn, Democratic Values and Power Sharing, in: Ian O'Flynnand David Russell (edi.), Power Sharing: New Challenges for Divided Societies, (London, Pluto Press, 2005), p.46

(37) Ibid, p.45

(38) Will Kymlicka, Multicultural Odysseys, Navigating the New International Politics of Diversity, (New York, Oxford University Press, 2007), p.p. 103-104.

(39) For more details see: Kymlicka, Multicultural Odysseys,p.p. 65-86.

(40) Will Kymlicka, Nation-Building and Minority Rights: Comparing West and East, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol. 26, No. 2, (2000), p. 94.

(41) Kymlicka, Multicultural Odysseys, p.71.

(42) Ibid, p. 77.

(43) Ibid, p.p. 78-79.

(44) Ibid, p.79.

(45) Kymlicka, Multicultural Odysseys, p. 84.

(46) Will Kymlicka, Multicultural Citizenship: A liberal Theory of Minority Rights, (Oxford, Oxford University Press,1995), p. 173.

(47) O'Flynn, Democratic Values and Power Sharing, p.46.

(٤٨) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت)، العددان ٤٢-٤١ (٢٠١٤)، ص ١٢١.

(٤٩) محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة ، ص ١٢١

(50) Bhikhu Parekh, Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory,(2nd ed.),(New York,Palgrave Macmillan, 2006), p.202.

(51) Kymlicka, Multicultural Odysseys, p.84.

(52) Kymlicka, Multicultural Odysseys, p. 64.

(53) Ibid. , p. 84.

(54) Kymlicka, Multicultural Odysseys, p.p. 69-70.

(55) Kymlicka, Multicultural Citizenship, p. 163.

(56) For more details see: Kymlicka, Nation-Building and Minority Rights, p.p. 183-208